

# Digital Media law

قانون الإعلام الرقمي

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW634  
Master of Digital law

## Lecture 09



# Digital Media law

## Lecture 09

LAW634  
Master of Digital law

Prepared by  
**Dr. Ashraf Alrai**

سوف نتناول في هذه المحاضرة عدداً من الموضوعات على النحو التالي:

❖ **النطاق الإجرائي لمحاكمة الصحفيين والإعلاميين.**

❖ **مرحلة التحري والاستدلال.**

❖ **مرحلة التحقيق الابتدائي.**



متى ارتكب المجرم جريمته، فلا بد من إحالته إلى الجهات القضائية لمحاكمته على فعلته، ومحاسبته على ما اقترفت يداه من خرق للنصوص القانونية، وهو ما ينطبق على أي جريمة؛ لكن معاقبة الجاني أو الفاعل في هذه الجريمة لا تكون جزافاً بل لا بد من وجود إجراءات معينة، وهو ما نصت عليه القوانين الإجرائية.

## Chapter

## 09

□ ولا تثير الجرائم الإعلامية أية إشكاليات من ناحية الإجراءات إذا ما ارتكبت من خلال وسائل الإعلام التقليدية، أو بصورتها المنصوص عليها في قوانين والأنظمة الإعلام والنشر والصحافة، إلا أنها تثير العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالإثبات إذا ما ارتكبت بوسائل تقنية أو إلكترونية أو من خلال المنصات الرقمية الحديثة أو من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي وهو الأمر الذي لا يبحث فقط في كيفية الإثبات وإنما يناقش أصلاً مسؤولية القائمين على هذه المنصات الرقمية، وما هي الإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة، ومن هو الصحفي أو الإعلامي أو الناشط والإجراءات الخاصة به ما يجعلها مسائل غاية في التعقيد

Chapter

09

# □ مرحلة التحري عن الجريمة

Chapter

09

□ تبدأ مرحلة التحري والاستدلال منذ لحظة وقوع الجريمة كمرحلة تحضيرية، للبدء في التحري عن كيفية وقوع الجريمة وضبط مرتكبيها وضبط الأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجرم ورفع بصماتهم وإحالتهم إلى النيابة العامة، وتعد هذه المرحلة المرحلة الأولى في الحماية الإجرائية التي تقوم بها الجهات المختصة من أجل تحقيق مفهوم الحماية الإجرائية لأي حق من الحقوق.

## Chapter

## 09

والتحري عن الجريمة يعد من أهم وأبرز الإجراءات التي تتبع من أجل الكشف عن الجريمة، ومعرفة الفاعل من قبل أشخاص مكلفون قانوناً للقيام بهذه المهمة، وشدة إجراءات التحري تتفق مع خطورة الجريمة، ومدى تأثيرها على المجتمع، أما الاستدلال فيعني أن تقوم الضابطة العدلية بجمع الأدلة من أجل الوصول إلى الفاعل أو الجاني الذي قام بارتكاب الفعل المجرم.

وتعد مرحلة التحري والاستدلال في الجرائم التي ترتكب من خلال وسائل الإعلام سواء التقليدية أو غير التقليدية من المراحل المهمة جداً؛ ويعود ذلك إلى التطور الحاصل في وسائل الإعلام اليوم؛ إذ تعتمد وسائل الإعلام التقليدية منها اليوم وغير التقليدية على شبكة الإنترنت وأنظمة الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي التي قد يواجه بدء مرحلة التحقيق والاستدلال فيها صعوبات بالغة، في ظل التطور السريع الذي تشهده هذه الوسائل.

## السلطة المختصة بالتحري والاستدلال في جرائم الإعلام

الاستدلال هو البحث من أجل الوصول إلى الجاني، من دون البحث في عناصر الجريمة؛ وبالتالي الوصول إلى الجاني وضبط الأدوات التي استخدمت فيها بغض النظر عن مدى خطورتها ، ومن أجل القيام بذلك هناك العديد من الأقسام داخل أجهزة الضابطة العدلية كما في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي قضايا الإعلام فإن الاستدلال والتحري عن الفاعل؛ يعني الاستدلال والتحري عن الصحفي بالمعنى القانوني، وهو ما ينسحب على وسائل الإعلام الرقمية.

وتختلف الوسائل التي ترتكب فيها الجرائم الإعلامية بين الوسائل التقليدية والتقنية الحديثة؛ فالإعلام التقليدي يستخدم أدوات يمكن ضبطها والتعامل معها لأنها في الغالب تعتمد على أدوات ملموسة مثل ماكينات القص والطباعة في الصحف، لكن المشكلة الأساسية تتور فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب من خلال وسائل الإعلام التقنية لصعوبة التحري والاستدلال فيها إلا من قبل ضابطة عدلية متخصصة.

وعملية الضبط في مرحلة التحري تتم إما من خلال الضبط العدلي أو الضبط الإداري والفارق بينهما هو أن الضبط العدلي يتم بعد وقوع الجريمة، بينما الضبط الإداري فإنه إجراء وقائي لمنع وقوع الجريمة، كما أن الضابطة العدلية تخضع للنياية العامة؛ بينما تكون الضابطة الإدارية خاضعة للإدارة العامة، وغالباً ما تقوم الضابطة العدلية بإجراء تقسيمات داخلية للجهات المختصة للتحري والاستدلال في نوع معين من الجرائم كما هو الحال بالنسبة لوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية؛ التي يمكن لها أن تلعب دوراً في الجرائم المرتكبة عبر الوسائل التقنية، لكن ذلك لا ينفي الحاجة إلى وجود وحدة متخصصة بالجرائم الإعلامية لخصوصية هذا النوع من القضايا.

تعد الجريمة المرتكبة بواسطة وسائل الإعلام ذات طبيعة خاصة؛ حيث تنور العديد من الاعتبارات بشأنها، فيما إذا كانت تنصب في إطار حرية الرأي والتعبير أم أنها جاءت بحسن نية لتحقيق المصلحة العامة ، فضلاً عن كونها يمكن أن تقع بأكثر من وسيلة، وهذه الوسائل شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية.

ويأتي ذلك خصوصاً وأن الجرائم الإعلامية الرقمية ( Digital Media Crimes ) لم تعد تقتصر على حدود الدولة كما هو الحال بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والمجلات ووسائل الطباعة الأخرى، والإذاعات، والتلفزيونات، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى خارج حدود الدولة الواحدة وهو ما أدى إلى دراستها وبحثها في إطار قواعد القانون الجنائي الدولي ( International Criminal Law ) وليس في إطار القانون الجنائي الوطني فحسب، ومن هنا لا بد من توافر مجموعة من المهارات التي تميز الضابطة العدلية في التحري والاستدلال عن الجرائم الإعلامية، والتي سنتناولها على النحو التالي:

أولاً: المعرفة والإلمام بالشؤون الإعلامية؛ حيث لا بد من أن تتمتع الضابطة العدلية التي تتحرى في الجرائم الخاصة بوسائل الإعلام بالقدرة على التمييز بين ما يعد خرقاً لقواعد العمل الصحفي، والعمل الإعلامي، وبين ما يعد في إطار حرية الرأي والتعبير، حتى لا يتم إحالة قضايا ابتداءً إلى مرحلة التحقيق الابتدائي، وهي تندرج في إطار حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: المعرفة والإلمام بالشؤون التقنية والرقمية؛ حيث يتوجب على جهة التحقيق أن تكون على معرفة بالوسائل التقنية في ظل التطور الذي تشهده وسائل الإعلام، وكيفية إمكانية ارتكاب الجرائم من خلالها، لأن عدم معرفتها أو الإلمام بها قد يؤدي إلى إتلاف البيانات الموجودة بداخلها ما يفرغ مرحلة التحري والاستدلال برمتها من مضمونها، ويؤدي إلى فقدان الأدلة الجرمية، وتعد هذه المهارة من أهم المهارات التي يجب أن تتوافر في الضابطة العدلية.

تخول الصحافة ممتنها أن يقوم بنشر كافة المعلومات والبيانات والأخبار والتحليلات التي يصل إليها من دون قيود، لا بل إن دور الصحفي الأساسي هو القيام بهذه المهمة، وهذه هي مهنته ووظيفته بحكم القانون، كما أسلفنا، لكن حريته في نشر المعلومات لا يجب أن تكون مطلقة من كل قيد؛ فلا يجوز له خرق حرمة الحياة الخاصة للأفراد.

ثالثاً: معرفة الأساليب التي ترتكب من خلالها الجرائم الإعلامية؛ سواء في وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف، والمجلات، والمطبوعات عموماً، وتلك التي ترتكب بوسائل الإعلام التقنية المتطورة، بفضل التطورات الحاصلة في مجال الإعلام مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي، والمنصات الرقمية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك التفرقة بين الناشرين كصحفيين، وإعلاميين يمتهنون هذا العمل وبين الناشطين، أو الهواة الذين يقومون بالنشر من أجل تحقيق أكبر قدر من المشاهدات عبر هذه المواقع، والمنصات الرقمية، والإعلامية.

ومعرفة هذه الأساليب يسهم في ضبط المجرم الإلكتروني من رجال الضابطة العدلية؛ حيث أتاحت الثورة الرقمية ( Digital Revolution) للمجرم المعلوماتي تسخير الفضاء الكوني (Cyber Space) لتحقيق أغلب صور الاعتداء على الأشخاص من جنح بسيطة إلى جنايات كبرى – كفاعل أصلي أو معنوي وبأبسط الأساليب والطرق عبر التلاعب في برمجة البيانات عن بعد وبضغط زر واحدة ، وهو ما يتطلب معرفة هذه الأساليب حتى لا يؤدي أي تلاعب إلى ضياع الأدلة الجنائية أو الأدوات المُستخدمة في الجريمة عبر وسائل الإعلام.

### إجراءات التحري والاستدلال في الجرائم المرتكبة عبر وسائل الإعلام التقليدية

أعطى المشرع موظفي الضابطة العدلية مجموعة من الاختصاصات بموجب القانون وذلك بهدف الاستدلال والتحري عن الجرائم التي تقع، وأناط بهم بعض الأعمال التي تدرج ضمن أعمال التحقيق التي ينتدبون للقيام بها من قبل المدعي العام - رئيس الضابطة العدلية، وكذلك إلقاء القبض على المشتبه بهم، من أجل استكمال إجراءات التحقيق الابتدائي.

□ تلقي الإخبارات والشكاوى عن الجرائم الإعلامية

□ جمع الأدلة حول قيام الجريمة

□ تنظيم الضبوط والمحاضر

# إجراءات التحري والاستدلال في الجرائم المرتكبة

## عبر وسائل الإعلام الرقمية

أدى دخول الكمبيوتر، وشبكة الإنترنت، والأنظمة التقنية المتطورة إلى شتى مناحي الحياة ثورة هائلة امتدت لتشمل المفهوم التقليدي للجرائم ومنها الجرائم الإعلامية وربما تكون أكثرها لاعتمادها في الوقت الراهن على التطور التقني والمعلوماتي الكبير الذي يشهده العالم، ولا يقتصر ذلك فقط على الركن المادي للجريمة وإنما يتجاوزه إلى مفاهيم قواعد الإثبات وضبط الأدلة وجمعها، ما أظهر تحدياً هائلاً أمام رجال القانون والفقه للإحاطة بالجوانب المختلفة لهذا النوع من الجرائم.

ولا تثير إجراءات التحري والاستدلال في الجرائم المرتكبة بواسطة وسائل الإعلام الرقمية صعوبات، عن وسائل الإعلام التقليدية؛ فالإجراءات هي ذات الإجراءات التي تعرضنا لها في المطلب السابق، والتي لن نتطرق مجدداً لها منعاً للتكرار، لكن هناك مجموعة من الوسائل المساعدة التي يستخدمها رجال الضابطة العدلية في التحرير والاستدلال عن الجرائم، وهذا عائد كما أشرنا إلى طبيعة التطور التقني، والتقدم العلمي، والتكنولوجي في الجرائم الرقمية، التي تعد الجرائم المرتكبة بواسطة وسائل الإعلام.

وفي حال وقوع الجرائم الإعلامية بواسطة وسائل الإعلام التقنية، فإن الضابطة العدلية تكون بحاجة إلى مشاهدة الأدلة وفحصها بواسطة مجموعة من البرامج التقنية المتقدمة، مع ضرورة أن يكون المحقق على وعي تام بهذه التقنيات والجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب أو الإنترنت أو أنظمة الذكاء الاصطناعي، واستخدام هذه الأنظمة ذاتها في التحري عن الجريمة.

وتنطلق أهمية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري عن الجرائم، في دقة ونوعية وجودة المعلومات، التي تكشف عن الجرائم، وتساعد في تحقيق العمل الشرطي، والدور الذي تلعبه الضابطة العدلية لدورها، وبالتالي توفير المعلومات التي تسهم في توفير الجهد والوقت، وتحقيق قدرأ أعلى من العدالة، عبر مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

# الوسائل الرقمية في التحري والاستدلال عن الجرائم الإعلامية الرقمية

تعد الوسائل الرقمية بمثابة أدوات فنية تستخدم في أنظمة المعلومات التقنية، عند ارتكاب جريمة من الجرائم بواسطتها.

وبما أن أغلب الجرائم التي تقع بواسطة الأنظمة التقنية والإنترنت والذكاء الاصطناعي تكون صعبة الإثبات، فإنها تحتاج إلى تدخل تقني بواسطة مجموعة من الوسائل التي نستعرضها على النحو الآتي:

أولاً: تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ يندرج الذكاء الاصطناعي تحت أحد فروع علوم الحاسوب، أو الكمبيوتر، كما يعد ركيزة أساسية في تكنولوجيا العصر الحديث.

ثانياً: برامج التتبع؛ تلعب برامج التتبع دوراً مهماً في الجرائم الإعلامية عبر الوسائل الرقمية نظراً لكونها ذات قدرة هائلة على تحديد محاولات الاختراق وتتبع من يقومون بها؛ وهو أمر ضروري في الجرائم الإعلامية عموماً.

ثالثاً: البريد الإلكتروني وبرامج المحادثة؛ يشكل البريد الإلكتروني وسيلة مهمة من الوسائل الرقمية في التحري والاستدلال عن الجرائم الإعلامية الرقمية نظراً لكونه يتضمن المعلومات المرسلّة، والمستقبلّة من جهة، ونظراً لكونه يشكل محلاً لجريمة الاختراق بحد ذاتها ، وقد تم إنشاء البنية التحتية للبريد الإلكتروني في بداية الثمانينيات من القرن الماضي من خلال توجيه الرسائل ومعالجتها ، وهو ذاته ما ينطبق على برامج المحادثة.

رابعاً: البروكسي وأنظمة كشف الاختراق؛ يعتبر البروكسي بمثابة وسيط بين الشبكة والمستخدم، ويتحقق من خلال نظام (كاشي) بالتأكد من إنزال الصفحة من قبله؛ وبالتالي فإنه يلعب دوراً مهماً وبارزاً في الإثبات عبر فحص العمليات المحفوظة ، أما فيما يتعلق بأنظمة كشف الاختراق فإنها تعمل على مراقبة بعض العمليات التي تنفذ عبر شبكة الإنترنت، أو على أجهزة الكمبيوتر عبر تحليل رزم البيانات، وبالتالي فإن أنظمة كشف الاختراق مهمة جداً في التحري والاستدلال لأثرها في إثبات كيفية الدخول واختراق الأنظمة الحاسوبية التي تتم من خلالها عمليات الحصول على المعلومات والبيانات الشخصية.

خامساً: نظام جرة العسل؛ يعتبر نظام جرة العسل من أهم الأنظمة التقنية في عملية التحري والاستدلال عن الجرائم التقنية عموماً؛ إذ يقوم هذا النظام باعتراض الهجمات التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية، كما يقوم بتحليل بيانات عملية الاعتداء بحد ذاتها والأنظمة التقنية المستخدمة في عملية الاختراق، وتحليلها للوصول إلى تحديد معالم الجريمة في النهاية.

سادساً: أدوات الضبط وأدوات فحص ومراقبة الشبكات؛ برامج الضبط هي البرامج التي تقوم بضبط عملية الاختراق، ومن هنا فإنها مهمة في عملية الإثبات وبالتالي فإنها لا تستخدم فقط في التحري والاستدلال فحسب، وإنما تستخدم في عملية التحقيق الابتدائي أيضاً، أما فيما يتعلق بأدوات فحص الشبكات، ومراقبتها فإنها تعمل على فحص الشبكة ذاتها من كونها تعرضت لعمليات اختراق أم لا، فضلاً عن المشكلات التي تعاني منها الشبكات التقنية.

آليات التحري والاستدلال عن الجرائم الإعلامية الرقمية

آليات التحري والاستدلال عن الجرائم الإعلامية الرقمية هي الإجراءات التي تستخدم خلال عمليات التحري والاستدلال وتؤدي إلى إثبات وقوع الجريمة، وتحدد من هو مرتكبها، وهو ما سأتناوله تفصيلاً في هذا الفرع على النحو الآتي:

أولاً: ملاحقة أثر الجريمة؛ في الحواسيب تحديداً لا يوجد جريمة لا يمكن لها أن تترك أثراً، خصوصاً وأن الجاني الذي يقوم بعملية الاختراق يتعامل مع أجهزة تقنية وإلكترونية، الأمر الذي يمكن أن يشير إلى عملية الاختراق التي تمت ومن قام بها؛ ذلك أن التركيز على اقتفاء الأثر في جرائم الحاسوب والإنترنت أكثر من التركيز على الشهود، حيث أن أخطر ما يخشاه المجرم الإلكتروني تقصي أثره أثناء ارتكابه للجريمة ومن ثم فإن أول إجراء تقوم به الضابطة العدلية في عملية التحري والاستدلال تتمثل في ملاحقة أثر الجريمة من أجل الوصول إلى الدلائل، وهذا يتطلب معرفة وخبرة كبيرة في المجال التقني. وأصبحت العديد من الدول العربية – كما هو الحال في الأردن – تتجه إلى وجود ضابطة عدلية متخصصة في قضايا الجرائم الإلكترونية، وهو أمر مطبق في كل من دولة الإمارات، ومصر، وقطر، والبحرين، وغيرها من الدول.

ثانياً: تحليل النتائج رقمياً؛ إن من أبرز الإجراءات التي يقوم بها رجال الضابطة العدلية هي عملية تحليل البيانات والمعلومات والنتائج التي تؤدي إلى الوصول للمعلومة، وهذا يتطلب خبراء مختصين في هذا المجال، وذلك بما يؤدي إلى الوصول إلى النتائج، وحصر الحقائق، وتحديد الاحتمالات، والفرضيات، والدوافع، من خلال مجموعة من البرامج المصممة خصيصاً لهذا المجال.

ثالثاً: جمع أو نقل أو استبدال البيانات التي تؤدي إلى نتيجة محددة ومعلومات مهمة؛ كأن يؤدي تجميعها مع بعضها البعض إلى الوصول إلى معلومات محددة حول الجريمة التي ارتكبت، وآلياتها، وكافة الأمور التحقيقية المتعلقة بالاستدلال والتحري فيها؛ ويمكن أن يتم جمع هذه البيانات والمعلومات على أقراص ممغنطة أو على أنظمة تقنية محددة، كما يمكن نسخ هذه البيانات، أو نقلها، أو استبدالها، أو استعادتها من أجل الوصول إلى بيانات محددة.

ونرى في هذا المجال أن الضابطة العدلية وتكريساً لمفهوم التخصص في التعامل مع الجرائم المرتكبة بواسطة وسائل الإعلام، فلا بد من وجود ضابطة عدلية متخصصة بقضايا الإعلام لا سيما التقليدية منها، كما هو الحال بالنسبة للضابطة العدلية المتخصصة في قضايا الأحداث والأسرة والجرائم الإلكترونية.

# مرحلة التحقيق الابتدائي

يعد التحقيق الابتدائي المرحلة التي تلي مرحلة التحري والاستدلال، وتسبق المحاكمة، وتقوم على عملية تدقيق الأدلة والتحقيق فيها وفحصها وصولاً إلى التثبت من الوقائع واكتمال أركان وعناصر الجريمة تمهيداً لإحالتها إلى المحكمة المختصة للنظر فيها وإصدار القرار المناسب.

وفي الجرائم الإعلامية تتخذ النيابة العامة العديد من الإجراءات القانونية لمعاقبة الفاعل، لكن ذلك يعد من الموضوعات الحساسة لارتباط ذلك بمفاهيم حرية الرأي والتعبير التي تراقبها المنظمات الحقوقية، فضلاً عن التطور الذي شهدته وسائل الإعلام اليوم مما قد يؤدي إلى صعوبة مهمة النيابة العامة في التحقيق الابتدائي، بسبب تطور الوسائل الإجرامية.

ومن هنا فقد تناولنا في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

❖ **النطاق الإجرائي لمحاكمة الصحفيين والإعلاميين.**

❖ **مرحلة التحري والاستدلال.**

❖ **مرحلة التحقيق الابتدائي.**



# Thank You